

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان من 27 إلى 30 نونبر 2007 مراكش

## اتفاقيات التبادل الحر، وسياسة الجوار الأوروبية وتأثيراتها على حقوق الإنسان

نظمت الشبكة الأورومتوسطية للمنظمات غير الحكومية المغربية و الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، هذه الورشة بهدف تحليل سيرورة وضع وتفعيل اتفاقيات التبادل الحر على ضوء بعض التجارب الدولية (بورما، الأرجنتين، المغرب الكبير) واستخلاص السبل والتدابير والآليات من أجل التوفيق بين القواعد التجارية وحقوق الإنسان، وتوجيه التعاون الدولي باتجاه يمكن كل فرد\جماعة\شعب من العيش بكرامته وفي ظل احترام الحق في التنمية كما ينص عليه إعلان هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 4 ديسمبر 1986.

تم تسيير النقاش في هذه الورشة من طرف السيدة أمينة بوعياش، رئيسة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، التي قامت بهذه المهمة بمهارة عالية. فبعد تقديم مقتضب عن الموضوع، أعطت الكلمة للدكتور حميد لمريسي، المنسق العام للشبكة الأورومتوسطية للمنظمات غير الحكومية المغربية، الذي أكد أولاً على أهمية مدينة مراكش التي احتضنت تظاهرات دولية بالغة الأهمية (اللقاء الدولي الذي أدى إلى نشأة المنظمة العالمية للتجارة في 1994، والمنتدى العالمي لريادة المقاول، مؤخرًا)، مدينة تقع بين طنجة ولكويرة، بين ريو دي جيبرو وأمريكا اللاتينية وكراشي آسيا. ثم أشار إلى أن الشبكة المغربية التي أصبحت مرجعًا ومثالًا للدينامية على صعيد البحر الأبيض المتوسط، أصدرت خلال السنوات العشر من وجودها 5 تقارير خاصة بتقييم سياسة الجوار بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، تقييم أخذ بالاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والجموعية، لأن الجيل الجديد من حقوق الإنسان التي نتطلع إليها لا تقتصر على الحق في التعبير فقط، وإنما تشمل الحق في التربية، في الصحة، في السكن، في الشغل، في الاختلاف، في الحياة... وإنما مدينون في سمعنا هنه ليقظتنا وانفتاحنا على كافة الهيئات التي تتقاسم معنا نفس المبادئ، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

بعد ذلك، أعطيت الكلمة للسيدة كايل ديسبيلشر، ممثلة دائمة للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، بالاتحاد الأوروبي، وهي من بلجيكا، التي أبرزت من جهة الأسباب التي تجعل معاهدات التجارة والاستثمار ذات تأثير سلبي على حقوق الإنسان: الضمان الاجتماعي، فقدان مناصب الشغل، انخفاض العائدات، ارتفاع الأسعار، ضغوط على السكان... وتشير بهذا الصدد لمثال كمبوديا التي وقعت اتفاقية تجارية تفضيلية، أعفت الواردات من الرسوم الجمركية وأدت إلى تفاقم ظاهرة احتكار الأراضي؛ ومن جهة أخرى، قالت أن الأدوات الأوروبية (الحوار حول حقوق الإنسان، آلية اشتراط حقوق الإنسان...) بينت محدوديتها، حيث أنها غالباً ما تبقى حبراً على ورق، لأنها تكون خاضعة للسلطة التقديرية للقادة السياسيين الأوروبيين.

وفيما يتعلق بالاتفاقيات الثنائية، فإذا كان بإمكان المعاهدات التجارية أن تتضمن شرط احترام حقوق الإنسان، وإن كان ذلك محدوداً، فإن الوضع أكثر تعقيداً بالنسبة لمعاهدات الاستثمار، حيث يتمثل الهدف الرئيسي منها في حماية المستثمرين، حماية قد تذهب مثلاً إلى حد منحهم عدالة خاصة، تكفل لهم حقوقاً امتيازية، عدم احترام بعض حقوق الإنسان، تجريم الاحتجاج الاجتماعي...

لذا، تدعو السيدة كايل إلى القيام بالترافع من أجل تحسين الدراسات حول آثار اتفاقيات التجارة والاستثمار حتى يتم التفاوض بشأن الإصلاحات، وتحسين شروط هذه الاتفاقيات والآليات التي تمكن المجتمع المدني من طرح القضايا على الاتحاد الأوروبي.

وتضيف أن الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان قامت بدراستين حول تأثير هذه الاتفاقيات على مصر والأردن، كانت لهما نتائج إيجابية. كما أن هناك فرصة سانحة حالياً، حيث أن الاتحاد الأوروبي يوجد في مرحلة مفصلية، بعد معاهدة لشبونة، إذ يتوقع أن يقوم بإصلاحات في هذا المجال.

بعد ذلك تدخلت السيدة ديبى ستوتارد من بورما، مؤكدة على أنه إذا كان نظام بلد ما ضعيفاً (بسبب الرشوة، الإفلات من العقاب، عدم استقلال القضاء...) فالتجارة تكون بالضرورة سيئة. فحكومات الدول

النامية لا تتوفر على قدر من القوة يمكنها من مواجهة القوى العظمى والشركات المتعددة الجنسية التي تأتي لاستغلال ثرواتها. تضاف إلى ذلك مشاكل إثنية، العنف (اغتيال الأفراد)، التمييز بسبب الدين... إن اتفاقيات التبادل الحر اتفاقيات غير متساوية ويجب مراجعتها.

أما الموريتاني الحاج سيدي محمد أحمد، عن التنسيقية المغاربية لحقوق الإنسان، فقد شدد على أن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب الكبير يجب أن تكون عادلة، متكافئة ومنصفة حتى يتحقق الاستقرار بالمنطقة، وأن استقرار أوروبا رهين باستقرار المغرب الكبير وليس العكس. ثم أشار إلى الرهانات الأساسية الخاصة بالعلاقات الأوروبية-المغاربية ولخصها في 3 رهانات: وجود سوق اقتصادية مهمة (200 مليون مستهلك)؛ الهجرة التي تطرح عدة مخاطر؛ والإرهاب الذي ينسف الاستقرار.

كما لاحظ المفارقة التالية. فمن جهة، هناك عدم وضوح سياسة الاتحاد الأوروبي إزاء المغرب الكبير (مجموعة 5+5، الاتحاد من أجل المتوسط...); ومن جهة ثانية، هناك فشل اتحاد المغرب العربي، بسبب المنافسة بين المغرب والجزائر، وأيضا لأن الاتحاد الأوروبي "أفرغ" المشروع المغربي من محتواه. بالنتيجة، هناك انعدام الاندماج الاقتصادي المغربي (لا تعدى التجارة المغاربية البينية 2-5%)، تبعية قوية للاتحاد الأوروبي (80% من منتجات المغرب وتونس تصدر للاتحاد الأوروبي، 80% من الاستثمارات تأتي من أوروبا، 80-90% من السياح هم أوروبيون)، وانخفاض حصة المغرب الكبير في التجارة الدولية من 2 إلى 0.6%. مما يدل على أن الهاجس الأمني بالنسبة لأوروبا يطغى على التنمية الاقتصادية للمغرب الكبير. كما يسجل غياب إشراك المجتمع المدني الفاعل في المفاوضات الخاصة باتفاقيات التبادل الحر وكذلك في تفعيلها. وفي الختام قدم توصية بإنشاء شبكة مغاربية للمنظمات غير الحكومية تهتم بالموضوع وتأسس برلمان مغاربي. ولذلك يجب العمل على ديمقراطية المغرب الكبير.

بعد ذلك، أعطت السيدة بوعياش الكلمة للسيد سانتياغو هايدين، مدير عام للعلاقات الدولية ببرلمان الأرجنتين، الذي استهل مداخلة بالإشارة إلى أن منطقة أمريكا اللاتينية شهدت منذ سنة 2000 تحولات هامة اقتصادية وسياسية واجتماعية. إلا أن "وجود أزيد من 20 دولة بأمريكا اللاتينية، يدل على تاريخ عدم تحقيق الوحدة بينها". مع أنه طرحت عدة مشاريع وحدوية سواء بناء على النموذج الأمريكي أو الأوروبي. وبعد تأسيس السوق المشتركة لجنوب أمريكا، تم توسيع صلاحياتها وتعزيز مؤسساتها وخلق هيئات جديدة. مما سمح بحل المشاكل الثنائية التي كانت تسببت في نزاعات مسلحة. والآن، يلعب برلمان مجموعة دول هذه السوق دورا رئيسيا في اندماج الدول الأعضاء (خاصة أن عهدة البرلمان محدة في 6 سنوات مقابل 4 سنوات عامة بالنسبة للرؤساء، كما أن هذا البرلمان يمثل بحق تعددية المنطقة). وفي الأرجنتين، شهدت حقوق الإنسان تقدما كبيرا خلال السنوات الأخيرة: حرية أكبر في الحصول على المعلومة، محاكمة المسؤولين عن القمع، مكافحة تجار المخدرات... بهذا، تعيش أمريكا اللاتينية لحظة تاريخية.

وجاء دور الأمريكية كاترين كالاغير، عن مركز الحقوق الدستورية التابع للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وهي آخر المتدخلين، التي قالت بأن اتفاقيات التجارة والاستثمار اتفاقيات غير متوازنة، إذ هي مختلة لصالح المستثمرين. ذلك أن دولة القانون ليست قائمة على نحو سليم في العديد من البلدان (الرشوة، أنظمة قانونية وتنظيمية ضعيفة...). لذا، يجب تعديلها حتى تصبح متوازنة، وذلك بأخذها بعين الاعتبار لرأي السكان قبل اعتماد أي مشروع استثماري، وبإجراء دراسة لأثرها على حقوق الإنسان (الأجور، الضمان الاجتماعي، حقوق النساء...) وعلى البيئة. كما يجب اعتماد نظام يسمح للسكان المحليين بدق ناقوس الخطر لتوقيف أي مشروع له انعكاسات وخيمة، ونظام مستقل للشكوى، وآلية للتقييم. ويجب أيضا تضمين هذه الاتفاقيات بشروط خاصة لحماية حقوق الإنسان. ويجب كذلك الاطلاع على أفضل الممارسات في مجال اتفاقيات التجارة والاستثمار، وضمان أن يستفيد السكان المحليون من المشاريع الاستثمارية (الشغل، المنتجات، الخدمات...).

مباشرة بعد ذلك فتحت السيدة بوعياش النقاش في وجه الحضور.

فدخل السيد بوحدو، عن الفضاء الجمعوي، وشدد على غياب تقييم الاتفاقيات السابقة من قبل المسؤولين، مضيفا أن تحليلها يبين أن المغرب هو الخاسر الأكبر، حيث أن العجز تفاقم بين 2006 و2012: بالنسبة للميزان التجاري، من 98 مليار درهم إلى 198 مليار؛ ميزان الأداءات، من +12 مليار إلى -83 مليار؛ ضياع 24000 منصب شغل في الصناعة سنويا ما بين 2009 و2012. وعندما نطلب

المعلومات حول الموضوع، لا أحد يعطينا إياها بما في ذلك الاتحاد الأوروبي! فأين هي قيم الاتحاد الأوروبي المتضمنة في سياسة الجوار؟ إن قيم الساسة الأوروبيين تطغى عليها مع الأسف هواجس المصالح التجارية والاقتصادية والسياسية التي يحددها بيروقراطي بروكسيل. فالمشكل في عمقه وثيق الارتباط بالديمقراطية.

من جانبها، شددت التونسية سامية زياني، عن منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية بباريس، عن كون الربيع العربي فتح باب الأمل بالنسبة للمنطقة. إلا أن سياسة الجوار الأوروبية، تبين أنها مجرد سياسة مساكنة: إذ فشل مسلسل برشلونة، ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط. وعلى التعاون الأوروبي-المغربي أن يقوم بالقضاء على انعدام المساواة بين الطرفين و المساهمة في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الديمقراطية في الفضاء المغربي. ويجب أن تكون جمعيات المجتمع المدني شريكا في أي مشروع، عبر منصات الحوار مع الدولة ومع الاتحاد الأوروبي، أي إقامة حكامه جيدة من أجل بناء فضاء للسلم والاستقرار والازدهار بالمنطقة. والتنمية يجب أن تكون عمودية وأفقية على حد سواء، مما يؤمن التماسك الاجتماعي ويحافظ على التنوع.

فيما اعتبر السيد الطاهر، فاعل جمعي، أن العلاقات بين الدول لا تحكمها الأخلاق (حسن الجوار)، وإنما المصالح (سياسية، اقتصادية...). والاتفاقيات التجارية هي بالتأكيد مختلفة لفائدة كبرى الشركات والدول العظمى، لأننا بحاجة إلى استثمارات وهناك منافسة بين الدول لجذبها. يجب إذن التفكير في آليات لإعادة التوازن لهذه الاتفاقيات مستقبلا، وفق مقاربة براغماتية.

وآخر المتدخلين، كان السيد حميد بوهديوني، عضو سكرتارية الشبكة الأورومتوسطية للمنظمات غير الحكومية المغربية، الذي ذكر في البداية بأن اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية أثارت نقاشا واسعا وتشكل ائتلاف بصددها. أما المشكل الجوهرى في نظره فيتمثل في قضية سيادة الدول، حيث أصبح السوق يطغى على القانون. بالإضافة إلى ذلك، هناك حرية تدفق البضائع والرساميل، وليس حرية تنقل الأشخاص. كما أن هناك حقوق أساسية، مثل الحق في التغذية والحق في الماء، التي لا يجب أن تخضع للقواعد التجارية. واقترح إنشاء ضمن مجموعات الترافع مجموعة خاصة باتفاقيات التبادل الحر، وتأسيس منصة إقليمية لدراسة آثار هذه الاتفاقيات.

بعد هذا، أعطت المسيرة الكلمة مجددا للمتدخلين للتفاعل مع ملاحظات وآراء المشاركين من الحضور. فقالت السيدة كايليل أنه من اللازم بالنسبة لدراسات آثار تلك الاتفاقيات أن تطرح مجددا قضية مشاركة المجتمع المدني فيها (من أجل استشارتها، لا مجرد إخبارها)، كما يجب فعلا أخذ حاجيات السكان المحليين بعين الاعتبار. وأضافت بأن هناك توجيهات جديدة في أوروبا: إحداث منتدى دائم للمجتمع المدني، إنشاء مرصد دائم للمجتمع المدني، وهناك آلية قيد الدرس تخص علاقة المستثمر بالدولة. إذن هناك دينامية، علينا أن نستغلها حتى نتقدم في العمل. وبفضل التضامن، يمكن تحقيق التغيير.

ثم تدخل البرلمانى الأرجنتيني مشيرا إلى أن منطقة أمريكا اللاتينية عانت طويلا من السياسات الليبرالية الجديدة. إلا أنه ابتداء من سنة 2003، دخلت الأرجنتين مرحلة تاريخية جديدة: الدفاع عن السيادة (رفض تدابير صندوق النقد الدولي وهيمنة الرأسمال المالى الدولي) وسياسة التصنيع، مما ترتب عنه نمو اقتصادي واجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن متدخلين ومُسيّر اعتذروا عن المشاركة، وهم السيد العربي جعيدي (المغرب)، والسيد توفيق بن عبد الله، والسيد جورج أبي صالح، مدير التواصل والعلاقات العامة (جمعية بنوك لبنان).

وفي الختام قدم الأستاذ نورالدين سعودي **التوصيات** التالية:

- لاتفاقيات التجارة والاستثمار آثار بالغة على التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والبيئية، لذا يجب اعتمادها وفق مقاربة تشاركية
- ضرورة إشراك المجتمع المدني في التفاوض ومتابعة وتقييم هذه الاتفاقيات
- إنشاء منتدى دائم بين المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي حول هذه الاتفاقيات
- تطوير شروط وآليات من أجل حماية حقوق الإنسان في هذه الاتفاقيات
- إنشاء شبكة مغربية للمنظمات غير الحكومية خاصة بهذه الاتفاقيات

- إجراء دراسات حول آثار هذه الاتفاقيات ونشرها على العموم
- يجب أن تتحمل جمعيات المجتمع المدني مسؤوليتها بهذا الصدد
- تعزيز قدرات الجمعيات في مجال المرافعة
- إنشاء شبكة المنظمات غير الحكومية للجنوب (إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية) من أجل تشكيل قوة اقتراحية وسلطة مضادة للشركات المتعددة الجنسية
- إعمال الحكامة الجيدة
- تعزيز الممارسات الديمقراطية